



بيان صحفي
للنشر الفوري

21 تشرين الأول 2014

ضمن الحوار حول السياسات في قطاعات مختلفة: اجتماع لجنيتين فرعيتين للاتحاد الأوروبي وفلسطين في رام الله

يجتمع مسؤولو الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في رام الله اليوم ويوم الأربعاء في إطار حوارات السياسات السنوية التي تخدم كدليل للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين. سيتم تخصيص هذين اليومين للعمل في إطار لجنيتين فرعيتين: لجنة فرعية حول الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة فرعية حول الطاقة والنقل والتغيرات المناخية والبيئة والمياه.

سيخوض المسؤولون من الاتحاد الأوروبي ونظرائهم في الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية (بما فيها وزارات المالية، والاقتصاد الوطني، والنقل) وسلطة المياه الفلسطينية وسلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة والموارد الوطنية الفلسطينية في نقاشات وتبادل أفكار مفصلة حول آخر وأحدث التطورات في هذه المجالات الهامة من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين.

وقد قال ممثل الاتحاد الأوروبي السيد جون غات- راتر: "هاتان اللجنتان الفرعيتان تعتبران من المجالات الرئيسية للتعاون المشترك. وقد أنجزت السلطة الفلسطينية تقدماً مدهشاً في هذين المجالين، خاصة فيما يتعلق بالانضباط المالي، وإدارة التمويل العام والمياه والطاقة. بالرغم من ذلك، فإن البيئة التي تعمل فيها السلطة الفلسطينية تشكل تحدياً كبيراً. وهذا هو الواقع الآن حيث تسعى السلطة الفلسطينية لتوسيع هذا التقدم المنجز في مجال البناء المؤسساتي في الضفة الغربية إلى غزة التي ستتولى فيها مسؤوليات حكومية كاملة. وتأتي هذه الاجتماعات لهاتين اللجنتين مباشرة بعد التبنّي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية لوثيقة الاتحاد الأوروبي الجديدة حول البرامج متعددة الأعوام: إطار الدعم الموحد 2014-2015. تفصل هذه الوثيقة ثلاثة قطاعات من التدخل، ألا وهي: الحكم على المستوى المحلي والوطني؛ الدعم إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المستدامة والدعم لتطوير المياه والأراضي، وهي بنفس الوقت تؤكد على دعم الاتحاد الأوروبي المستمر إلى القدس الشرقية ودعمها المالي المباشر إلى السلطة الفلسطينية عبر آلية بيجاس. تعتبر هذه الوثيقة نتيجة لحوارنا المستمر والبناء مع السلطة الفلسطينية".

في إطار اللجنة الفرعية حول الشؤون الاقتصادية والمالية، ستركز النقاشات على الوضع المالي الكلي والتوقعات في فلسطين والاتحاد الأوروبي، والتوجهات المالية في فلسطين وقضايا القطاع المالي والمصرفي، والروابط الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل ودلالاتها، والتقدم الحاصل في إصلاحات إدارة التمويل العام والتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية.

حوار اللجنة الفرعية حول الطاقة والنقل والتغيرات المناخية والبيئة والمياه سيركز على التوجهات الجديدة في هذه المجالات وفرص تعميق التعاون. وفي صلب النقاشات، سيتحدث المسؤولون حول أحدث التطورات في سياسة السلطة الفلسطينية في مجال الطاقة، والتطورات الأخيرة ووضع قطاع المياه الحالي في فلسطين، وأوضاع قطاع النقل الفلسطيني بما يتضمن التعاون الإقليمي في مجال النقل والمواصلات.

لمزيد من التفاصيل، الرجاء الاتصال: